# الفصل الثامن عشر

# مصطفى كامل وتركيا

أساء بعض الكتاب تصوير خطة مصطفى كامل نحو تركيا، فزعموا أنه كان من أنصار السيادة العثمانية، لذلك نرى لزامًا علينا أن نضع الأمور في نصابها ونبين حقيقة خطته في هذه المسألة المهمة.

إنَّ مركز مصر الشرعي لغاية الحرب العالمية الأولى كانت تحدده معاهدة لندن المبرمة سنة (١٨٤٠م)، والتي تعتبر صكًّا دوليًّا التزمت الدول باحترامه، وأهم أحكام هذه المعاهدة الاعتراف باستقلال مصر المكفول من الدول، وضمان عرش مصر في أسرة محمد علي، وبقاء السيادة العثمانية عليها، وفي سنة (١٨٨٢م) وقع الاحتلال البريطاني؛ فعصف بالاستقلال المعترف به لمصر في تلك المعاهدة، ونزل بها إلى مرتبة المستعمرات التي للحاكم العام البريطاني فيها مطلق التصرف في شئونها، فلما قام مصطفى كامل يدعو دعوته الوطنية كان واجبًا عليه أن يحصر جهاده ضد الاحتلال البريطاني؛ لأنه رأى بحق أن الجلاء هو الرمز الحقيقي للاستقلال، أما السيادة العثمانية فإن التخلص منها من أيسر الأمور بعد التخلص من الاحتلال، وبخاصة لأن هذه السيادة قد تراخت مع الزمن وكانت سائرة من نفسها نحو الفناء؛ إذ لم يكن بقي من مظاهرها سوى الجزية التي كانت مرهونة للبيوت المالية الأجنبية من دائني تركيا، وتحولت إلى هذه البيوت لغاية سنة (١٩٥٥م).

من أجل ذلك لم يجد مصطفى كامل من الحكمة أن ينادي في وقت واحد بجلاء الاحتلال البريطاني وبإلغاء السيادة العثمانية معًا؛ لأن معاداة تركيا في ذلك الوقت من أجل مسألة شكلية ستحل من نفسها، كانت تؤدي حتمًا إلى انضمام تركيا إلى جانب إنجلترا، وتنازلها عن سيادتها، وهذا ما كانت تبغيه إنجلترا، فإنها ما فتئت تسعى لدى تركيا لتتفق وإياها على أن تتنازل عن سيادتها على مصر، فلا تبقى أمام إنجلترا عقبة دولية تمنعها من إعلان حمايتها عليها، ولقد سعى اللورد «دفرين»

المندوب السامي البريطاني الذي أوفدته إنجلترا إلى مصر عقب الاحتلال مباشرة في أن تشتري الحكومة البريطانية من تركيا الجزية التي كانت تدفعها إليها مصر، لتحل إنجلترا محلها في سيادتها القديمة، فاعترضه شريف باشا الوزير الكبير، كما رفضت تركيا هذا الحل. وفي الواقع أن سيادة تركيا الاسمية هي التي حالت دون إعلان إنجلترا حمايتها على مصر من سنة (١٨٨٢م) حتى سنة (١٩١٤م)، ولذلك لم تعلن إنجلترا هذه الحماية إلا في (ديسمبر سنة ١٩١٤م) بعد دخول تركيا في الحرب العالمية الأولى وسقوط السيادة العثمانية على مصر. ويبدو هذا المعنى جليًّا في تبليغ الحكومة البريطانية إلى المغفور له السلطان حسين كامل في (١٩ ديسمبر سنة ١٩١٤م) على إثر إعلان الحماية، فإنها قد صارحته بأن حقوق السيادة العثمانية قد آلت إليها بعد سقوطها، قالت في هذا الصدد ما يأتي:

«وبذلك تكون الحقوق التي كانت لسلطان تركيا وللخديوي السابق على بلاد مصر قد سقطت عنهما وآلت إلى جلالة ملك بريطانيا العظمى، ولما كان قد سبق لحكومة جلالته أنها أعلنت بلسان قائد جيوش جلالته في بلاد مصر أنها أخذت على عاتقها وحدها مسئولية الدفاع عن القطر المصري في الحرب الحاضرة، فقد أصبح من الضروري الآن وضع شكل للحكومة التي ستحكم البلاد بعد تحريرها، كما ذكر من حقوق السيادة وجميع الحقوق الأخرى التي كانت تدعيها الحكومة العثمانية، فحكومة جلالة الملك تعتبر وديعة تحت يدها لسكان القطر المصري جميع الحقوق التي آلت إليها بالصفة المذكورة»[١].

ومدلول هذا التبليغ أن زوال السيادة العثمانية والاحتلال البريطاني قائم، معناه أيلولة هذه السيادة إلى الدولة المحتلة؛ ومن ثم ازدياد ما لها من القوة والسلطان في مصر.

---

(١) التبليغ الوارد إلى المغفور له السلطان حسين كامل من قبل الحكومة البريطانية، الوقائع المصرية، عدد ١٩ ديسمبر سنة (١٩١٤م).

فهذه النتيجة التي وقعت سنة (١٩١٤م) هي التي كان يتفاداها مصطفى كامل منذ قام يجاهد في سبيل الاستقلال، كان يتجنب اتفاق تركيا وإنجلترا على تنازل الأولى للثانية عن سيادتها؛ لأن هذا الاتفاق كان ولا ريب يجعل له من النتائج أسوأ مما كان للاتفاق الودي بين فرنسا وإنجلترا سنة (١٩٠٤م)، ولو هو سعى ونجح في إلغاء السيادة العثمانية والاحتلال قائم، لكان ذلك ربحًا حقيقيًّا لإنجلترا؛ إذ بذلك كان يتسنى لها إعلان حمايتها على مصر، فتزداد حالة البلاد سوءًا، ويصبح مركز الاحتلال أقوى مما كان، ففكرة عدم التعرض للسيادة العثمانية وقتئذ كانت هي الخطة الحكيمة لمن يريد أن يجاهد الاحتلال، ويعمل للجلاء؛ أي يعمل للاستقلال الحقيقي؛ لأن التخلص من هذه السيادة كان أمرًا هينًا بعد التخلص من الاحتلال، وقد سقطت هذه السيادة من تلقاء نفسها خلال الحرب العالمية الأولى، أما أنصار الاحتلال الذين كانوا في خاصة أنفسهم لا يريدون الجلاء، فهم الذين استشكلوا على الفقيد أنه أقر السيادة العثمانية، يضاف إلى ذلك أن أقوى حجة لمصطفى كامل على الاحتلال أنه نقض لمعاهدة دولية أبرمتها إنجلترا والدول جميعًا، وهي معاهدة لندن سنة (١٨٤٠م)، فكان بذلك يلزم الإنجليز الحجة استنادًا إلى هذه المعاهدة، ويطالبهم باحترام شروطها وأحكامها، وقد اتخذ وسيلة شرعية ودولية لإقامة الحجة على الاحتلال، والمناداة بعدم مشروعيته، وكانت هذه الحجة أقوى الحجج التي أكسبت قضية مصر الأنصار والأعوان في مصر والخارج، فلم يكن منطقيًّا ولا معقولًا أن يحاجج الاحتلال بمعاهدة لندن، ويطلب في الوقت نفسه نقضها فيما يتعلق بالسيادة العثمانية؛ لأن إنجلترا كانت تغتبط بهذا الطلب؛ إذ إنه يفتح لها الباب للتخلص من أحكام هذه المعاهدة جميعها.

فموقف مصطفى كامل من السيادة العثمانية كان موقفًا قوميًّا حكيمًا، وهو يشبه موقفه تجاه الامتيازات الأجنبية، فلم يكن ينادي بإلغائها؛ بل كان يقول باحترامها، لكي لا يستعدي الدول والجاليات الأجنبية في الوقت الذي يجاهد فيه الاحتلال وهو بذاته موقف «الوفد المصري» تجاه الامتيازات الأجنبية فيما بعد.

فقد تألف الوفد المصري في نهاية سنة (١٩١٨م) بعد إلغاء السيادة العثمانية فعلًا، فلم يكن إذًا هناك من معنى للمطالبة بإلغائها، ومع ذلك فقد تمسك الوفد بهذه السيادة للاحتجاج على اتفاقية السودان؛ إذ اعتبرها باطلة لأن مصر تملك إبرامها بحكم السيادة العثمانية، ثم إنه فيما يتعلق بالامتيازات الأجنبية (وهي أشد وطأة من السيادة العثمانية) قد صرح في مطالبه ومذكرته إلى مؤتمر السلام أن مصر «تعتبر أن واجبها يحتم عليها أن تضمن للأجانب التمتع بامتيازاتهم بكل دقة».

وأعلن في مطالبه «أن مصر تعلن أن امتيازات الأجانب فيها ستحترم بكل دقة، وإذا كان العمل أظهر أين بعضها يدعو إلى تحوير أليق بمقتضيات الأحوال، فإنها تعرض ما يعن لها من وجوه التعديل التي من شأنها المساعدة على تقدم البلاد مع صيانة المصالح المنظور فيها، وتكون فيما تعرضه من ذلك واسعة الصدر، غاية في الإخلاص والمجاملة، وتتعهد بالبحث في وضع طريقة للمراقبة المالية لا تقل في أهميتها بالنسبة للبلاد الأجنبية ذوات المصلحة عما كان متبعًا قبل اتفاقية سنة (١٩٠٤م)، ويكون أهم قائم بها هو صندوق الدين العمومي».

ولم ينتقد أحد على الوفد المصري هذا الموقف الذي اتخذه بإزاء الامتيازات الأجنبية، بل سوغه الجميع بحق؛ إذ كان المنطق السياسي يقتضي ذلك، وهو ذات المنطق فيما يلومون على مصطفى كامل من عدم الجهر بإلغاء السيادة العثمانية والاحتلال قائم، فإنه ما كان ليستطيع الوصول إلى إلغاء السيادة العثمانية وإلى الجلاء في وقت واحد؛ بل كل ما كان يصل إليه لو جمع بين الأمرين أن يجعل تركيا وإنجلترا صفًّا واحدًا في مقاومة الأمة المصرية، ولو تحقق الجلاء فإن إلغاء السيادة العثمانية ليس بالمطلب العسير على السياسة المصرية.

فالمنطق في الحالتين واحد، مع هذا الفارق الظاهر بين السيادة العثمانية، والامتيازات الأجنبية، فإن الأولى كانت عقبة شكلية، وكانت سائرة إلى الفناء من تلقاء نفسها، بينما الامتيازات الأجنبية تنشئ حكومات أجنبية مستقلة داخل

الحكومة الأهلية تغل يدها في التشريع وفرض الضرائب وإدارة الأمن العام، وتقضي بذلك على سلطاتها وعلى سيادتها القومية في الداخل والخارج.

يخلص من ذلك أن الدعوة الصادقة إلى الجلاء كانت تقتضي محاسنة تركيا وعدم مطالبتها وقتئذ بإلغاء سيادتها على مصر، وإرجاء هذا المطلب حتى تنجو البلاد من العقبة الكئود التي تحول دون استقلالها وهي الاحتلال، كانت محاسنة تركيا هي إذن السياسة القومية الرشيدة لمن يريد مقاومة الاحتلال، وبخاصة لأن تركيا منذ وقع الاحتلال كانت لا تفتأ تطالب إنجلترا بالجلاء، وكانت هي الدولة الوحيدة التي انفردت بمطالبة إنجلترا باحترام عهودها في المسألة المصرية، وكان لها مندوب في مصر، وهو أحمد مختار باشا الغازي، جاء سنة (١٨٨٥م) ليفاوض الإنجليز في جلائهم عن البلاد، وقد قدم تقريرًا سنة (١٨٨٦م) اقترح فيه تنظيم الجيش المصري والاستغناء عن الضباط الإنجليز والسردار الإنجليزي، وجهر بضرورة استرداد السودان، ولما أخفقت مفاوضاته في الجلاء بقي في مصر، وكان شعاره «أنه احتجاج حي على الاحتلال»، فتركيا كانت تؤيد مصر في الجلاء، فكان طبيعيًّا أن يعطف عليها المصريون الراغبون حقًّا في الجلاء.

والآن نورد هنا ما قاله مصطفى كامل في أحاديثه أو خطبه ومقالاته توضيحًا لخطته نحو تركيا، فلقد عرض لهذه المسألة في حديث له مع مراسل جريدة (نيويورك هرالد) في خريف سنة (١٨٩٦م)، وهو الحديث الذي اقتطفنا بعض فقراته في الفصل الخامس (ص٩٦) إذ سأله المكاتب عن علاقة مصر بتركيا وخطتها حيالها، فأجابه المترجم في صراح وجلاء بما يأتي:

«إن سياسة مصر نحو الدولة العثمانية وهي السياسة التي يجري عليها الوطنيون الصادقون هي سياسة حسن التقرب منها، وتوطيد العلاقات الحسنة معها، والتاريخ يعلمنا ألا نتبع حيالها غير هذه السياسة؛ لأنه إذا كان الإنجليز قد احتلوا مصر فالسبب في ذلك ولا شك هو النفور والخصام اللذان كانا مستحكمين قبل الاحتلال

بين السلطان والخديوي السابق توفيق باشا، وقد نجح الإنجليز في التفريق بينهما باتباع سياسة ذات وجهين، فأفهموا السلطان وقتئذ أن خديوي مصر عدو له يعمل لإسقاطه عن عرش الخلافة ليجلس هو عليه، كما سعى لذلك من قبل جده الأكبر (محمد علي) وأفهموا المرحوم توفيق باشا من جهة أخرى أن السلطان يعمل ضده ويسعى لخلعه عن كرسي الخديوية ليعيد مصر ولاية عثمانية كما كانت قبل الأسرة الخديوية، فلما قامت الحركة العرابية رأى الإنجليز من تمام المهارة وتوسيعًا لهوة الشقاق أن يبرهنوا للخديوي على كراهية السلطان له، فسعوا عند السلطان سعي الصديق حتى حملوه على تقليد عرابي الوسام العثماني الأول، وعرابي هو الذي كان يدعي يومئذ بأنه المدافع عن حقوق السلطان في مصر، وقد أوغر هذا الأمر صدر توفيق باشا، وألقاه في أحضان الإنجليز، وها هم الإنجليز الآن يعملون جهد استطاعتهم للتفريق بين الخديوي والسلطان، ولكن ما نعهد في أميرنا الحالي (عباس الثاني) من التبصر والحكمة والوطنية يحقق لنا أنه يعمل دائمًا لتأييد سياسة المحاسنة والتقرب من الدولة العثمانية، وهي السياسة التي في اتباعها سلامة الكرسي الخديوي والوطن المصري».

وأبان الفقيد أيضًا هذه الخطة في خطبته التي ألقاها بالإسكندرية في (يونية سنة ١٨٩٧م) لمناسبة الحرب اليونانية التركية، واقتطفنا بعض محتوياتها (ص١٠٧) ودافع فيها عن موقف مصر حيال هذه الحرب وما أبدته من العطف على تركيا.

وكتب إلى مدام جولييت آدم من الإسكندرية يلخص آراءه في هذه الخطبة، وقال في كتابه إليها: «إنك تعلمين خطتي نحو تركيا وما أراه واجبًا نحوها، فقد أفصحت عن ذلك في خطبتي، واعترف كثيرٌ من أصدقائنا اليونانيين بأن من السياسة القومية لمصر أن تكون حسنة العلاقة مع تركيا ما دام الإنجليز محتلين وطننا العزيز». وقد أقرته مدام آدم على هذه الخطة بالرغم من أنها لم تكن تعطف على الأتراك لحبها لليونان.

ووصف شعور المصريين في حديثه بجريدة (برلينر تاجبلاط) في إبريل سنة (١٨٩٧م) بقوله: «إنه وإن كان المصري لا يعرف إلا وطنًا واحدًا وهو مصر، فمن الأمور الطبيعية المحضة أن يساعد المصريون جيش دولة الخلافة ويظهروا بذلك امتنانهم لها؛ لأنها لم ترد أن تكون آلة في يد الإنجليز».

وأثيرت المناقشة حول هذه الخطة سنة (١٩٠٦م)، لمناسبة الخلاف الذي قام بين إنجلترا وتركيا في حادثة طابة (انظر: ص٢٠٣) فقد أيد الفقيد فيها موقف تركيا واتهمه أنصار الاحتلال بأنه يبغي نقل مصر من حكم الاحتلال إلى الحكم العثماني، فرد عليهم في عدد (٢ مايو سنة ١٩٠٦م) من اللواء بمقالة قال فيها مخاطبًا إياهم:

«أما دعواكم أن الوطنيين المصريين يريدون الانتقال من استبداد إلى استعباد، وأنهم إنما يطلبون خروج الإنجليز من مصر ليدخلوا تحت حكم جديد، فهي دعوى لا يقبلها ذو لب، ولا يسلم بها أحد من العقلاء، فإننا نطلب استقلال وطننا وحرية ديارنا ونتمسك بهذا المطلب إلى آخر لحظة من حياتنا.

إلا أن هذا الاعتقاد الذي خدمناه ونخدمه لا يمنعنا من النظر إلى وجهة أخرى للمسألة المصرية، وهي الوجهة الدولية، فإن كل إنسان له إلمام بسيط بالسياسة والتاريخ يعلم أن مسألة مصر كانت دائمًا (دولية) لأن مركز مصر يقضي على الدول كلها بالاهتمام بها، وما على الكتاب الطاعنين علينا إلا أن يراجعوا كتاب المسيو (فريسينيه) السياسي الفرنسي الشهير وغيره من أكابر السياسيين ليعرفوا أنهم يطالبون ألمانيا بتغيير خطتها في المسألة المصرية[1]، ويذكرونها بأهمية قنال السويس وما يكون للدولة التي تصنع يدها عليه من القوة والنفوذ، ليتذكر هؤلاء الكتاب بأن أوربا لم تعمل شيئًا في مصر إلا بالاتفاق مع السلطان، وأنه لو كان عارض في عزل الخديوي إسماعيل باشا لبقي أميرًا على مصر إلى آخر لحظة من عمره، رغمًا عن كل الدول المبغضة له، وإن إنجلترا تود من صميم فؤادها الاتفاق مع جلالته على مسألة

(١) كانت خطتها الجمود وعدم الاهتمام بها.

مصر لتقبرها، ولكنها تعلم أن ذلك هو المحال، فاهتمام المصريين بالوجهة الدولية للمسألة المصرية أمر طبيعي وواجب، ولو كانت أرقى الأمم شأنًا وأعلاها مكانًا في موضعنا لفعلت فعلنا واتبعت خطتنا وسلكت مسلكنا، وقال عنها المنصفون إنها مدركة لمعنى الوطنية الحقة».

وكتب في جريدة الطان بالعدد الصادر يوم (٨ سبتمبر سنة ١٩٠٦م) عقب حادثة دنشواي مقالة جاء فيها إيضاحًا لخطته نحو تركيا ما يأتي:

«إنَّ اتفاقنا مع تركيا كان دائمًا أساسًا من أسس سياستنا، وأن الخلاف الذي كان مستحكمًا بين قصر يلديز وسراي عابدين إبان الحركة العرابية كان السبب في مصابنا وفي الاحتلال البريطاني، ولما كانت تركيا هي الدولة صاحبة السيادة على مصر، فإن عملها وشأنها في المسألة المصرية هما بلا نزاع كبيران، وإني أسأل الذين ينكرون هذه الحقيقة أن يفكروا لحظة فيما يئول إليه حال مصر لو عقدت تركيا في يوم من الأيام اتفاقًا مع إنجلترا مشابهًا للاتفاق الودي الفرنسي الإنجليزي؟ ألا تفقد بلادنا عندئذ البقية الباقية من استقلالها؟ فكيف مع هذا يندهش البعض من الروابط التي تربط مصر بتركيا، أو ليس هذا الارتباط في ذاته أحسن احتجاج على استمرار الاحتلال بغير حق؟ إني أسأل الذين لا يكتفون بانتقاد سياستنا؛ بل يتحاملون علينا أن يجيبوني: لماذا يجدون من الأمور المعقولة الطبيعية تحالف فرنسا مع الروسيا واتفاقها مع إنجلترا، ويعتبرون من الجنايات ومخالفة الوطنية الحقة اتفاقنا مع تركيا؟

وقال في خطبة ألقاها يوم (٢٧ يناير سنة ١٩٠٧م) لمناسبة عيد تأسيس الدولة العثمانية:

«يستحيل علينا أن يطلب واحد منا مالكًا أجنبيًّا عنا، فنحن لا نود إلا أن نكون قوة محالفة للدولة العلية، ننصرها وتنصرنا ونعتز بها وتعتز بنا».

وقال في لواء (٦ أكتوبر سنة ١٩٠٧م) ردًّا على جريدة (لاند بندنس بلج): «إنَّ المحرر أخطأ كثيرًا بقوله إننا نريد حرية مصر لإعادتها إلى حكم الأتراك، فقد صرحنا

ألوف المرات بأننا نريد مصر للمصريين[١]، وبأن انعطافنا أو نفورنا من دولة لا يؤثر شيئًا على هذا المبدأ الرئيسي لحياتنا وأفعالنا، ولست أجد لإفحام خصومي إلا طرح هذا السؤال البسيط عليهم: ماذا يكون مصير البلاد المصرية لو تنازلت تركيا عن حقوقها لإنجلترا أو تعاهدت معها على ذلك بمعاهدة شبيهة بالمعاهدة الفرنسية الإنجليزية؟ ألا تصير ولاية إنجليزية؟ إذن فلماذا يندهش الكاتب من كوننا نجعل علائقنا مع تركيا حسنة ونسعى لنيل الوسائل التي قد تفيدنا وتنفعنا؟ وإذا كانت الدول العظمى قد اتبعت الآن سياسة التحالف، فمن ينكر على مصر المظلومة المهضومة اتباعها هذه الخطة؟».

وقال في خطبته الكبرى بالإسكندرية يوم (٢٢ أكتوبر سنة ١٩٠٧م): «فليعلم أعداء مصر أننا نطلب لها الاستقلال ونطلب لها ذلك الاستقلال بأعلى صوتنا، وعلى مسمع من أمم الأرض كلها، وأننا إذا أخلصنا الود لأمة أو لدولة فإنما نعمل كغيرنا ونتبع ناموس الطبيعة القاضي بأن من اتفقت مصالحهم يجتمعون ويتناصرون، وإذا كانت إنجلترا تسعى الآن للتقرب من الدولة العلية وتغير سياستها نحوها تغييرًا محسوسًا، فمن الذي يلوم المصريين على أن يكونوا أقرب الناس من تركيا قولًا وفعلًا، وأن يحافظوا على هذه الصلة ما استطاعوا».

فهذه الأقوال والبيانات صريحة الدلالة على أن خطة الفقيد نحو تركيا هي الخطة القويمة التي قضت بها الوطنية الحقة واقتضاها الجهاد الصحيح للاستقلال التام.

هذا، ولقد زالت السيادة التركية على مصر من تلقاء نفسها بقبول تركيا مبادئ الرئيس ويلسن سنة (١٩١٨م) وبادر الحزب الوطني إلى إعلان مبادئه الأساسية وهي:

---

(١) مصطفى كامل صاحب مبدأ مصر للمصريين.

**أولًا:** استقلال مصر مع سودانها وملحقاتها استقلالًا تامًّا غير مشوب بأية حماية أو وصاية أو سيادة أجنبية أو أي قيد يقيد هذا الاستقلال.

**ثانيًا:** إيجاد حكومة دستورية في البلاد بحيث تكون السيادة للأمة، وتكون الهيئة الحاكمة مسئولة أمام مجلس نيابي تام السلطة.

**ثالثًا:** احترام المعاهدات الدولية والاتفاقات المالية التي ارتبطت بها الحكومة المصرية لسداد الديون احترامًا لا يمس سيادة البلاد.

**رابعًا:** تعهد الشعور الوطني وتنميته والمحافظة على تضامن الأمة واتحاد عناصرها.

**خامسًا:** السعي في تحسين الأحوال الصحية، والعمل على ترقية الأحوال الاجتماعية.

**سادسًا:** العمل على نشر التعليم في جميع البلاد على أساس وطني صحيح بحيث ينال الفقراء منه نصيبهم، والحث على تأسيس معاهد العلم وإرسال الرسالات العلمية وفتح المدارس الليلية للصناع والعمال.

**سابعًا:** ترقية الزراعة والصناعة والتجارة وكل مرافق الحياة.

**ثامنًا:** نقد الأعمال الضارة بكل صراحة والاعتراف بالأعمال النافعة والتشجيع عليها، وإرشاد الحكومة إلى خير الأمة ورغباتها والإصلاحات اللازمة لها.

**تاسعًا:** المحافظة على روابط المحبة والصفاء بين الوطنيين والأجانب.

**عاشرًا:** إحكام العلاقات الودية وتبادل الثقة بين مصر وجميع الدول الأخرى.